



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

قراءة استراتيجية في احتمالات الضربة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني ومخاطرها

عبدالله ناهض - أحمد حيدر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

قراءة استراتيجية في احتمالات الضربة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني ومخاطرها

عبدالله ناهض * - أحمد حيدر **

ربما يُعدُّ البرنامج النووي الإيراني من بين أعقد القضايا في منطقة الشرق الأوسط بل حتى قد يصل الأمر إلى مستوى العالم بكامله، كيف لا ونحن نرى كبرى الدول مهتمة بهذا الملف؛ لخطورته على طبيعة توازنات القوى في الشرق الأوسط، لا سيَّما من ناحية تهديده للتفوق الإسرائيلي في المنطقة، إذ دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على استمرار إسرائيل في موقع القوة التي لا تفوقها قوة أخرى في المنطقة من ناحية التسليح وتنوعه، فضلاً عن ضرورة استمرار إسرائيل بوصفها القوة النووية الوحيدة، وأي دولة شرق أوسطية تحاول التقرب من هذا الجانب ستواجه بقوة، لردعها وتحييدها عن هذا الطريق.

ولعل من بين أبرز الأمثلة على ما ذكرناه هو قصف مفاعل تموز العراقي عام (1981) من قبل إسرائيل، حتى أنَّ من بين الفرضيات التي اعتمدها إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن)؛ والتي على إثرها برزت احتلالها للعراق عام (2003) كانت فرضية امتلاك العراق للسلاح النووي.

وكان العمل الوقائي بمثابة الفكرة المحركة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي نشرتها إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في أيلول/سبتمبر 2002، إذ أوضحت هذه الوثيقة بجلاء «أنَّه في هذا العصر الحديث، إذ يسعى أعداء الحضارة علناً وسعياً حثيثاً لامتلاك أشد أنواع التكنولوجيا قدرة على التدمير، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تظل خاملة، في حين تتجمّع نُذر الخطر»⁽¹⁾، واليوم يعود هذا الخيار إلى الظهور في واجهة الاحتمالات القابلة للاستخدام في وجه التطور المستمر للبرنامج النووي الإيراني.

يعرف العمل الوقائي بأنَّه عمل يستهدف خطراً في مرحلة التشكُّل أو التكوُّن، إذ يوفر العمل الوقائي ضد البرنامج النووي الإيراني من حيث المبدأ وسائل إفساد البرنامج قبل أن يتمكَّن من إنتاج

1. ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، تعريب وتعليق: إسماعيل بماء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2018، ص 240.

* باحث في العلاقات الدولية والاستراتيجية. ** باحث في العلاقات الدولية والاستراتيجية.

أسلحة نووية، وفي أقصى الحالات، التي تتمثل بامتلاك إيران للسلاح النووي، يوفر العمل الوقائي وسائل منع هذه الترسانة من النمو والتمدد، وقد يتوسّع إلى إمكانية تدمير الأسلحة الموجودة فعلاً.

ونظراً لأهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجيات الأمريكية المتعاقبة، ونفوذها القوي في المنطقة، المتمثل بشبكة علاقات استراتيجية مع الدول الحليفة في الخليج العربيّ من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، فإنّ وجود نظام إيرانيّ معادٍ لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية يجعل من السعي الإيراني لامتلاك برنامج نوويّ وطني خاصّ بما قضية ذات أهمية كبرى في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا يمكن أن نتجاوز خصيصة امتلاك إيران موقع جيوسياسي مهم جداً بين منابع النفط في الخليج العربيّ وآسيا والقوقاز وبحر قزوين، فضلاً عن إطلالتها على مضيق هرمز الذي يُعدُّ حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربيّ والمحيط الهنديّ، ومن ثمّ فإنّ القوة التي تسيطر عليه، تستطيع التحكم بالشريان الذي يغذيّ العالم الصناعيّ بموارد الطاقة الخليجية، إذ يمرّ عبره ما يقارب 21% من استهلاك السوائل النفطية الخليجية إلى العالم⁽²⁾.

فضلاً عن ذلك، تمتلك الجمهورية الإسلامية في إيران روابط وامتدادات عرقية ومذهبية متشابكة مع عديدٍ من دول الجوار الإيراني، ممّا يجعلها قوة مؤثرة في الحركات الاجتماعية والسياسية لدول المنطقة، على نحو يؤثر في المصالح والنفوذ الأمريكي، وباجتماع هذه العوامل يتضح أنّ الثقل الجيوسراتيجي لإيران يمنحها قوة مؤثرة في المنطقة ضمن قابليتها المحدودة، وتمكن النظام السياسي الإيراني من الحصول على برنامج نووي خاص به، من دون رقابة دولية عليه، يُعدُّ وفق الرؤية الأمريكية تهديداً لمصالح الأمن القوميّ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

وعوداً إلى البرنامج النوويّ الإيراني، وعلى الرغم من أنّ إيران قد عقدت اتفاقاً مع مجموعة الدول الخمسة زائد واحد ذلك في عام 2015، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة الرئيس السابق (دونالد ترامب)، انسحبت من هذا الاتفاق بحجة أنّه لا يليّ المصالح الأمريكية، وعادت من جديد إلى فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وكأنّ شيئاً لم يكن، وحتى وإن بقيت الأطراف الأخرى في الاتفاق مثل: (روسيا الاتحادية، والصين، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا) متمسكة به، فالاتفاق النووي فقد تأثيره وقيّمته بمجرد الانسحاب الأمريكي؛ لأنّ المشكلة أساساً ليست

2. كرار عباس متعب فرح، الابعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز دراسة مستقبلية، مجلة دراسات اقليمية، العدد 48، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، الموصل، العراق، نيسان 2021، ص 92.

مع هذه الدول بقدر ما هي مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها إسرائيل وسائر حلفائها في الخليج.

إذ تصرُّ إسرائيل تحديداً على ضرورة إنهاء البرنامج النووي الإيراني باتباع مختلف الطرائق، ولم تتوان عن استعمال أي وسيلة يمكنها عرقلة البرنامج والهجوم عليه، إذ تقوم بين الحين والآخر بشنّ الهجمات «السيبرانية» التي تستهدف منظومة البرنامج النووي الإيراني، ولعل عملية اغتيال العالم النووي الإيراني (محسن فخري زاده) تُعدُّ أبرز خطوة قامت بها إسرائيل تتعلق بهذا الشأن، وما يزيد من خطورتها أنّها وقعت في الداخل الإيراني، الأمر الذي يعني أنّ الإسرائيليين قد حقّقوا اختراقات مؤثّرة في إيران.

ولكن، هل يسعى النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لأن يمتلك السلاح النووي فعلاً؟ أم هل أنّه يسعى لأن تكون إيران دولة عتبة نووية؟ وما الفرق بينهما؟ إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات توجب علينا البحث عن إجابة تساؤل آخر، وهو: ما هو تأثير هذه المصطلحات على طبيعة الرد الأمريكي-الإسرائيلي على المماثلة الإيرانية للعودة إلى الاتفاق النووي المبرم عام 2015 باسم (خطة العمل الشاملة المشتركة - Joint Comprehensive Plan of Action) JCPOA؟

دولة عتبة نووية أم دولة تمتلك السلاح النووي؟

يقصد بدولة العتبة النووية من الناحية التقنية لهذا المصطلح، الدولة التي تمتلك قدرات نووية تتمثل بصناعة أجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم وإنتاج الطاقة النووية السلمية، التي تدخل في صناعة الطاقة الكهربائية وغيرها، في حين يُقصد بالدولة التي تمتلك السلاح النووي الدول التي تمتلك القنبلة النووية⁽³⁾، والتفريق بين المصطلحين يمثّل أمراً أساسياً في صياغة المدركات الاستراتيجية الدولية حول البرنامج النووي الإيراني.

لقد وصلت إيران إلى القدرة على إنتاج أعداد كبيرة من أجهزة الطرد المركزي والقدرة على تخصيب اليورانيوم في عهد الرئيس (محمد خاتمي)، وذلك بناءً على تقارير الوكالة الدولية

3. محمد مهدي راجي، حوار مع الدكتور «محمد جواد ظريف»: سعادة السفير، ترجمة: محمد العطار، مركز أورا للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2017، ص ص 331-332.

للطاقة الذرية⁽⁴⁾ The International Atomic Energy Agency IAEA، ووفق تصريحات الدبلوماسيين والتقنيين النوويين في إيران، فإنها لا تسعى إلى أن تكون دولة ممتلكة للسلاح النووي، وذلك لأسباب عديدة:

1. حُرِّمَ إنتاج أسلحة الدمار الشامل عبر فتوى شفهوية للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله السيد (علي الخامنئي)، في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، لأنَّ الإسلام يُحَرِّم امتلاك هذه الأسلحة(5).

2. إنَّ امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يجعلها في مواجهة مباشرة مع المنظومة الدولية التي تمنع امتلاك هذا السلاح بصورة أو بأخرى عن الدول غير المرغوب لها امتلاكه، بسبب تأثيره على مصالح الدول الكبرى والعظمى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين.

ومن هذا المنطلق، يدرك النظام السياسي في إيران خطورة امتلاك هذا السلاح بصورة رسمية، إذ إنَّه لا يريد أن يكون في موضع مشابه للمواجهة التي حصلت بين النظام السياسي العراقي والمنظومة الدولية عام 1991؛ بسبب رغبة النظام العراقي في تغيير قواعد القوة الجيوسياسية في الخليج العربي والعالم عبر محاولته لاحتلال الكويت وضمِّها إلى الأراضي العراقية.

التخوف الأمريكي-الإسرائيلي: بين الحقيقة والسراب

تسببت طبيعة العلاقات العدائية المتبادلة بين الطرفين الأمريكي والإيراني، بحالة من الشك وعدم اليقين من نوايا أحدهما تجاه الآخر، ممَّا جعل التصريحات الرسمية الإيرانية، حول عدم جدية السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي أمراً مشكوكاً فيه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج العربي وإسرائيل على حدِّ سواء.

وهنالك اتجاهان رئيسان يسيطران على مراكز التفكير الأمريكي حول البرنامج النووي الإيراني، يتمثَّل الاتجاه الأول بأنَّ فتوى تحريم امتلاك أسلحة الدمار الشامل، الصادرة عن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، تمثِّل ضماناً لعدم رغبة النظام السياسي في إيران لأنتاج أسلحة

4. محمد مهدي راجي، حوار مع الدكتور «محمد جواد ظريف»: سعادة السفير، مرجع سابق، ص 331.

5. ياسر عبدالحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2015، ص 220.

نووية، ومن ثمَّ فإنَّ الضغوط الاقتصادية الدولية بقيادة مجموعة (5+1)⁽⁶⁾ يمكن أن تنجح في إيجاد توافق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمجتمع الدولي⁽⁷⁾.

بينما يرى الاتجاه الآخر بأنَّ النظام السياسي في إيران يستعمل هذه الفتوى للمماطلة مع المجتمع الدولي، وإيجاد فسحة معينة من الوقت، من أجل صنع السلاح النووي الخاص بإيران، وذلك لأنَّ قرارات الأمن القوميَّ ل طهران تَسْتَرشد بالمصالح وليس بالأيديولوجية، طبقاً لما تملّيه مصلحة النظام، من التعامل بمرونة مع المنظومة الدولية، والحفاظ على هياكل السلطة في النظام السياسيَّ الإيراني⁽⁸⁾.

يتسم الصراع للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بمستويات متعددة من الحدة، ممَّا جعل قدرة الولايات المتحدة في حقبة سابقة على التمييز بين النوايا المدنية والنوايا العسكرية للبرنامج النووي الإيراني في حالة من الرمادية، خاصة في ظل وجود أدوات ذات استخدام مزدوج (مدني وعسكري) تدخل في صناعة كلا البرنامجين.

وقد أثبتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنَّ تخصيب اليورانيوم بنسب تتراوح بين 20 إلى 30 في المئة، يُعدُّ كافياً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولكن مع إعلان إيران الشهر الماضي أنَّها وصلت إلى تخصيب 30 كيلو غرام من مخزونها من اليورانيوم بنسبة 60%⁽⁹⁾، أصبحت الشكوك الدولية حول رغبة إيران في امتلاك السلاح النووي أمراً واقعياً ومثبتاً على أرض الواقع، إذ إنَّ الوصول لهذه المستويات من التخصيب لا عمل مدني له، وهو ما يجعلها نظرياً قادرة على صناعة السلاح النووي بعد أشهر قليلة فقط.

6. تشمل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة وهم: (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة البريطانية، ويضاف إليها ألمانيا).

7. ياسر عبدالحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، مرجع سابق، ص 220.

8. مايكل آيرنشتات ومهدي خلجي، فتوى إيران المرنة: كيف ترسم «النفعية» معالم صنع القرار النووي الإيراني، تحليل السياسات، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ftwy-ayran-almrnt-kyf-trsm-almfyt-malm-sn-alqrar-almwyy>

آخر وقت للزيارة: 13/12/2021

9. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، ورقة تقدير موقف، إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2021، ص 2.

أفرز الوضع المذكور توجهاً محدداً في مراكز التفكير وصناعة القرار الأمريكي، وهو أنه لا يجب السماح لإيران -بأي حال من الأحوال- تطوير قدراتها النووية بعيداً عن المراقبة الدولية، حتى لو تطلب الأمر اتخاذ تدابير عسكرية نوعية.

وعلى الرغم من أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة ترى في النظام السياسي الإيراني نظاماً معارضاً لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط، لكن بعكس حالة العراق، لا يمكن معالجة الملف النووي الإيراني بطرائق عسكرية شاملة لتغيير «النظام الثيوقراطي» في إيران، وخاصة في إدارة الرئيس (جو بايدن)، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق اتفاق دولي، قدر الإمكان، مع النظام السياسي الإيراني لأسباب عديدة:

1. يستلزم أي عمل عسكري لتغيير النظام الإيراني إعادة نشر قوات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما ترفضه إدارة «بايدن» جملةً وتفصيلاً؛ لأنه يتعارض مع استراتيجية الإدارة في إيقاف (الحروب الأبدية التي لا نهاية لها).
2. بقاء النظام الإيراني هو ركيزة أساسية في رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، وإزالته تؤدي إلى حصول فراغ إقليمي، لا يملأه إلا المشكلات الأمنية التي تنشأ عن تناحر الجماعات الناشئة، والنتيجة ثقب أسود قوامه عدم الاستقرار الإقليمي الذي من الممكن أن يتمدد عالمياً.
3. انشغال إدارة بايدن بإدارة الصراع الدولي مع روسيا التي تحشد قواتها على الحدود الأوكرانية، والصين الصاعدة اقتصادياً في النظام الدولي وعسكرياً في بحر الصين الجنوبي، الذي يمثل الشريان الأبعد للتجارة الدولية.

ويتمثل الحل الوسط الذي يجري النقاش حوله في إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» في أن يُسمح لإيران بالاحتفاظ ببرنامج نووي سلمي لأغراض الطاقة تحت ضمانات قوية، مع تخليها عن برنامج تخصيب اليورانيوم أو أية تسهيلات لفصل البلوتونيوم، فضلاً عن تخليها عن برنامجها الصاروخي الباليستي.

ومع تصاعد الأخبار بشأن تحقيق إيران تقدّم كبير على صعيد برنامجها النووي والذي قد يؤولها إلى صنع القنبلة النووية، تصاعدت في الوقت نفسه جدّة المخاوف الإسرائيلية والأمريكية؛ لأنّ ذلك كما أسلفنا سيؤدّي إلى إنهاء التفوّق الإسرائيلي في المنطقة فضلاً عن تبعات أخرى، إذ إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحشى من امتداد هذا السلاح إلى سائر دول المنطقة لا سيّما «تركيا،

والسعودية، ومصر» وعبر عن ذلك صراحة ولي العهد المملكة العربية السعودية الأمير (محمد بن سلمان)، إذ أكد على أن بلاده ستمتلك السلاح النووي في أسرع وقت ممكن إذا ما امتلكنه إيران.

الخيار العسكري الأمريكي-الإسرائيلي في الميزان

تمثل مفاوضات «فيينا» الحالية الجولة السابعة منذ إعلان إدارة الرئيس (جو بايدن) مطلع هذا العام رغبتها في العودة إلى الاتفاق النووي الذي انسحبت منه إدارة السابق (دونالد ترامب)، عام 2018، بحجة «أنه لا يمنع إيران من تصنيع قنبلة نووية»، فخلال مدة إلغاء الاتفاق ضاعفت إيران قدراتها النووية عبر تكثيف عملية تخصيب اليورانيوم، ومنذ ذلك الحين فرضت إدارة «ترامب» سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران، شملت قطاعات النفط والتعدين والمصارف، تحت عنوان (الضغوط القصوى)؛ لإرغامها على القبول بتعديل اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة المبرم عام 2015، بضمانات معززة تكبح جماح طموحات البرنامج النووي الإيراني وبرنامجهما للصواريخ الباليستية، وسياساتها في المنطقة وهو الأمر الذي رفضته إيران⁽¹⁰⁾.

وفي عام 2019، وبعد فشل الترويكا الأوروبية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) في توفير آلية بديلة تحمي الشركات الأوروبية من العقوبات الأمريكية في حال استمرارها في التعامل الاقتصادي مع إيران، إذ ردت طهران بالتحلل من أكثر القيود النووية المفروضة عليها بموجب اتفاق عام 2015 المذكور آنفاً، بما في ذلك رفع مستوى تخصيب اليورانيوم بنسب تقترب من المستوى المستخدم لإنتاج سلاح نووي، وكانت المفاوضات قد استؤنفت في نيسان/أبريل 2021، وخاض الطرفان ست جولات منها، حققا خلالها تقدماً في طريق العودة إلى الاتفاق، ثم توقفت المفاوضات مع انتخاب إدارة جديدة في طهران برئاسة (إبراهيم رئيسي)، ترفض الالتزام بنتائج المفاوضات التي حققتها إدارة الرئيس السابق (حسن روحاني)⁽¹¹⁾.

وبسبب الخلاف المحوري بين الطرفين حول من يقوم بالخطوة الأولى تجاه الآخر للعودة إلى الاتفاق النووي، تتعثر مفاوضات «فيينا»، مما يكسب إيران وقتاً كافياً للوصول إلى صناعة برنامج نووي يمتلك الأدوات المناسبة لصناعة السلاح النووي، إذ ترى إدارة «بايدن» أن إيران حققت قفزات مهمة في تخصيب اليورانيوم، بما في ذلك كما ذكرنا آنفاً. إعلانها الشهر الماضي أنها وصلت إلى تخصيب 30 كيلو غرام من مخزونها من اليورانيوم بنسبة 60%، وهو ما يجعلها نظرياً قادرة

10. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، مرجع سابق، ص 1.

11. المرجع نفسه، ص 1.

على صناعة السلاح النووي بعد أشهر قليلة فقط⁽¹²⁾.

وعلى الرغم من ضعف احتمال العمل العسكري الأمريكيّ ضد إيران، لكنّه غير مستبعد بصورة نهائية، خاصة في إطار حلف شمال الأطلسي (NATO)، فالولايات المتحدة لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وحتى القيام بعمليات عسكرية نوعية في إطار تحالف دولي جديد ضد المنشآت النووية، سواءً أكانت «سيبرانية» أم ميدانية هو أمر مطروح في الخطة (ب) لإدارة «بايدن» في حالة فشل المفاوضات النووية.

وفي ظلّ تعثّر مفاوضات «فيينا»، وسعي إدارة «بايدن» إلى صياغة خطة بديلة تتضمن الحل العسكري، في حال فشل المفاوضات النووية مع إيران، صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة لتخصيص ميزانية بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي خلال ميزانية العامين 2021-2022، لتجهيز الجيش الإسرائيليّ وبناء قدرة عسكرية تستطيع مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية⁽¹³⁾.

تزامن ذلك مع توجّه وزير الدفاع الاسرائيلي (بيني غانتس) إلى الولايات المتحدة، لمحدثات وصفت بأنّها «على أعلى درجة من الأهمية الاستراتيجية»، لبحث إمكانية استخدام الخيار العسكري المشترك ضد أهداف إيرانية حيوية¹⁴.

لذلك هناك مَنْ يطرح في دوائر صنع القرار الإسرائيلية والأمريكية خيار توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وهذا الخيار وعلى الرغم من توفّر إمكانية القيام به إلا أنّه ليس سهلاً بل قد يكون بالغ الصعوبة ذلك لأسباب عديدة من أبرزها:

1. تمتلك إيران حلفاء عسكريين في المنطقة بعضهم يحاذي إسرائيل مثل: (حزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية) وبعض الأطراف الأخرى الموجودة في سوريا، ومن ثمّ فإنّ أيّة ضربة عسكرية تحدث، قد تؤدي إلى قيام إيران بتحريك حلفائها لتوجيه ضربات صاروخية تستهدف الداخل الإسرائيليّ، ممّا قد يؤدي إلى دخول إسرائيل في حرب مع هذه الأطراف أي ستكون حرب بالوكالة.

12. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، مرجع سابق، ص 2.

13. آمال شحادة، بينت يضمن ميزانية عسكرية لحرب على إيران قبل مشاوراته في موسكو بشأن ملف طهران النووي، متاح على

الموقع الإلكتروني: <https://www.shorturl.at/ahuLQ> آخر وقت للزيارة: 13/12/2021

14. غانتس يبحث في واشنطن عمليات عسكرية مشتركة ضد إيران، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.shorturl.at/fqGT3> آخر وقت للزيارة: 13/12/2021

2. قد تعمل إيران على ضرب الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، والعمل على خطوة غلق مضيق هرمز، فضلاً عن القيام ببعض الهجمات التي تستهدف حركة الملاحة المارة عبره، ممّا قد يؤدّي إلى قيام أزمة طاقة، لا سيّما وأنّ هذه المنطقة تُعدّ من أبرز المناطق الغنية بالنفط، وأي عائق يحدث يحول دون وصوله بسهولة إلى الأسواق العالمية سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره، وهنالك سوابق متعلقة بهذا الشأن سواءً في فترة الحرب العراقية-الإيرانية، أو أثناء غزو العراق للكويت.
3. قد لا تتوقف تبعات الضربة العسكرية عند الحد الذي تتصوره إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، فاحتمالات نشوب حرب واسعة تبقى واردة وهذا ما لا تريده القيادة الأمريكية، لا سيّما وأنها عندها تجارب مريرة في العراق وأفغانستان.
4. قد لا تحقّق توجيه ضربة عسكرية محدودة النتائج المطلوبة والمتعلقة بتدمير برنامج إيران النووي، وفي الوقت نفسه ستؤدّي هذه الضربة إلى تصاعد الخطاب القوميّ الإيراني، ومن ثمّ توحد الشعب الإيراني خلف قيادته، ذلك لوجود خطر خارجي يُهدّد دولتهم، حدث ذلك أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، فلماذا لا يتكرر إذا ما قامت إسرائيل بضرب إيران؟ وهذا ما لا ترغب به الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل على مسألة تآكل شرعية النظام الإيراني من الداخل.
5. حدوث الضربة العسكرية لها انعكاساتها السلبية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي التي تقابل إيران في الضفة الأخرى من الخليج وحتى على العراق.

الاستنتاجات

طبقاً لما سبق، يمكن القول إنَّ إدارة «بايدن» تدرك خطورة استخدام القوة الناعمة عبر العقوبات الاقتصادية مع الشعب الإيراني بصورتها القصوى، وذلك لأنَّ جزءاً كبيراً من الشعب الإيراني يعاني الأمرين، بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة في الوقت الحاضر على إيران، ومن ثمَّ فهذا الجزء من الشعب ناقم على النظام السياسي الإيراني؛ لسعيه الحثيث من أجل امتلاك برنامج نووي يثير سخط المنظمة الدولية، لذلك فإنَّ القيام بتشديد العقوبات الاقتصادية، سوف يكون مؤداه احتمالين:

الاحتمال الأول: تحوُّل السخط الشعبي من معارضة النظام السياسي الإيراني لامتلاك البرنامج النووي نحو معاداة شديدة للولايات المتحدة الأمريكية من قبل الشعب الإيراني، ممَّا يؤدي إلى دعمهم لمساعي النظام السياسي الإيراني لامتلاك برنامج نووي خاص بإيران، ومن ثمَّ خسارة بعض التأييد الشعبي الإيراني للعمليات العسكرية الأمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

الاحتمال الآخر: هو انفجار ثورة داخلية تزيل النظام السياسي في إيران ولكن، ما البديل؟

لذلك فإنَّ استخدام القوة الناعمة بوجهها العقابي الاقتصادي الأقصى غير مضمون النتائج، كما أنَّ القيام بعمليات نوعية ضد المنشآت النووية الإيرانية من دون تنسيق دولي وتأييد الرأي العام العالمي سوف يثيرُ حفيظة النظام السياسي الإيراني، ويؤدي إلى اشتعال حرب جديدة في الشرق الأوسط، وتكون النتيجة فشل سياسي كبير لاستراتيجية إدارة «بايدن» في إدارة الملف النووي الإيراني.

وعليه لا بد من اكتساب الشرعية الدولية عبر تنسيق الجهود الأمريكية مع المنظومة الدولية من أجل القيام بعمليات عسكرية نوعية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وما يحدث اليوم من تصريحات أمريكية وإسرائيلية للقيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية هو مجرد تحذير، لإيقاف التخصيب والعودة إلى مفاوضات «فيينا» وإلا تكون العواقب وخيمة، ميدانياً واقتصادياً.

ومن الممكن بصورة كبيرة أن يتعدَّ الحصول على تأييد دولي لمثل هذا العمل الوقائي؛ لأنَّ بعض الدول ترى أنَّ هذا التأييد يمثِّل ترخيصاً للولايات المتحدة للقيام بإعمال وقائية في المستقبل بصورة مُهدِّد مصالحها، ونخصُّ بالذكر روسيا والصين، خاصة وأنَّ افتراض عالم تتعدَّد فيه الأعمال

الوقائية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، سوف يزيد من نسبة الفوضى الموجودة في النظام الدولي الحالي أساساً.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن استخدام هذا العمل إذا ما رأت ضرورة قصوى لاستخدامه ضد إيران، عند انتفاء وجود خيارات دبلوماسية بديلة لثني إيران عن الاستمرار بمساعيها الحالية لامتلاك السلاح النووي.

وعليه يبقى الخيار العسكري بوصفه طريقةً للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني خياراً لا نقول مستحيل إلا أنه بالغ الصعوبة، لا سيما وأنّ التبعات غير معروفة وكل السيناريوهات تبقى واردة، ولعل من بينها أنّ إيران قد لا ترد! لماذا؟ لأنّ العالم أجمع لن يقبل بأيّ تهديدٍ للدولة الإسرائيلية، وعليه فإنّ إيران قد لا تجد حلفاء دوليون يساندونها في حربها أو ضرباتها العسكرية، لأنّ أيّ دولة تتحالف معها لا بد لها من أن تضع في حساباتها أنّ ذلك سيضعها مباشرة في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وحتى أنّ أقرب حلفاء إيران مثل: (روسيا، والصين) لن يذهبوا بعيداً في دعم إيران؛ لأنّهم أيضاً لا يرغبون بامتلاك حليفهم السلاح النووي، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى قيام إيران أكثر قوة واستقلالية وقد تعمل بعد ذلك على تهديد مصالحهم في الشرق الأوسط، لا سيما إذا ما علمنا أنّ روسيا لا ترغب بالنفوذ الإيراني في سوريا.

المراجع

أولاً: الكتب

1. ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص: السياسة الخارجية الامريكية وأزمة النظام القديم، تعريب وتعليق: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2018.
2. محمد مهدي راجي، حوار مع الدكتور «محمد جواد ظريف»: سعادة السفير، ترجمة: محمد العطار، مركز أوران للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2017.
3. ياسر عبدالحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2015.

ثانياً: الدوريات والتقارير

1. كرار عباس متعب فرج، الأبعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز دراسة مستقبلية، مجلة دراسات اقليمية، العدد 48، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، الموصل، العراق، نيسان 2021.
2. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، ورقة تقدير موقف، إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2021.

ثالثاً: مواقع الأنترنت

1. آمال شحادة، بينيت يضمن ميزانية عسكرية لحرب على ايران قبل مشاوراته في موسكو بشأن ملف طهران النووي، متاح على الموقع الالكتروني:

<https://www.shorturl.at/ahuLQ>

2. غانتس يبحث في واشنطن عمليات عسكرية مشتركة ضد إيران، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.shorturl.at/fqGT3>

3. مايكل آيرنشتات ومهدي خلجي، فتوى إيران المرنة: كيف ترسم «النفعية» معالم صنع القرار النووي الإيراني، تحليل السياسات، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ftwy-ayran-almrnt-kyf-trsm-alfyt-malm-sn-alqrar-alnwwy>